

كلمة جمهورية مصر العربية
الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي للحد من الكوارث
جنيف 14 - 15 يوليو 2014

**Statement of the Arab Republic of EGYPT
First Prep-Com
World Conference for Disaster Risk Reduction
Geneva 14-15 July 2014**

**By: Ambassador Dr. Walid M. Abdelnasser
Permanent Representative of Egypt to the United Nations
and
other International Organizations in Geneva**

Please check against delivery

كلمة جمهورية مصر العربية
الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي للحد من الكوارث

شكرا سيدي الرئيس ، أود في البداية أن أتوجه بالتهنئة لكم ولأعضاء هيئة المكتب على انتخابكم، كذلك أود أن أشير الي تأييد وفد بلادي لكلمة مجموعة الـ 77 والصين ، وكلمة المجموعة الأفريقية، السيد الرئيس،

يأتي اجتماعنا هذا في توقيت بالغ الأهمية، سواء بالنسبة لبلادنا على المستوى الوطني ، أو على المستوى الإقليمي، او على المستوى الدولي، فعلى المستوى الوطني، شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملموسة في عدد الكوارث وبصفة خاصة الكوارث المرتبطة بالمناخ، وفي هذا الإطار أود الإشارة إلي انه في الوقت الذي شهد العالم كله تضاعف العدد المطلق للكوارث منذ عام 1980 فقد شهدت المنطقة العربية تضاعف متوسط عدد الكوارث الطبيعية ثلاث أضعاف خلال نفس الفترة، كما أدت الكوارث المناخية سواء المباشرة مثل الفيضانات والجفاف أو البطيئة الحدوث Slow onset events إلي تأثر الأنشطة السكانية سلباً، خاصة في قطاعات الزراعة والسياحة، وضاعف من آثار تلك الكوارث التحديات الإضافية الناتجة عن الكوارث الطبيعية مثل الزلازل التي تكررت في مصر، وقد أدت تلك الكوارث إلي تحديات إضافية على جهود تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة نتيجة زيادة تكلفة تلك الكوارث وآثارها السلبية على معدلات الاستثمار والإنتاج والتشغيل، وترتيب عليها مزيد من الضغوط الاقتصادية على الحكومات وعلى مختلف أصحاب المصلحة. السيد الرئيس،

لقد حرصت مصر على إدماج سياسات للحد من الآثار السلبية للكوارث وأضرارها ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الشاملة، حيث تم إنشاء وحدة مستقلة تحت رئاسة مجلس الوزراء معنية بإدارة والحد من أخطار الكوارث واعتبارها الآلية التنسيقية الوطنية، كما قامت مصر بوضع استراتيجية وطنية للحد من الكوارث، تضمنت دعم للإدارات المحلية للتحضير وإدارة والحد من أخطار الكوارث في مجالات التخطيط وبناء القدرات والتدريب على مواجهة الكوارث، كما حرصت مصر على التعاون الكامل مع برنامج الأمم المتحدة للحد من الكوارث وبصفة خاصة مع المكتب الإقليمي بالقاهرة بهدف العمل على بناء القدرات والمؤسسات الوطنية المطلوبة. السيد الرئيس،

لقد نجحت المرحلة الأولى من إطار هيوغو للحد من الكوارث في تحقيق بعض التقدم الايجابي في مجال زيادة الوعي الوطني ودعم بناء مؤسسات محلية لمواجهة الكوارث، ووضع عدد من المؤشرات التي يمكن الاستفادة منها في السياسات الوطنية للحد من الكوارث، إلا أن المرحلة الأولى واجهت عدداً من التحديات على رأسها ضعف الشراكة الدولية من أجل الحد من الكوارث، وهو الأمر الذي ارتبط أيضاً بعدم إدراج الحد من الكوارث ضمن أهداف الألفية للتنمية، كما أن الارتباط بين الحد من الكوارث والحفاظ على مكتسبات جهود تحقيق التنمية لم يكن واضحاً خلال المرحلة الأولى من وضع وتنفيذ الإطار الدولي للحد من الكوارث. السيد الرئيس،

ترى حكومة بلادي أهمية المرحلة القادمة من الإطار الدولي للحد من الكوارث، خاصة في ضوء ما عكسته التقارير الدولية الموثقة مثل اللجنة الحكومية لتغير المناخ من تزايد الظواهر المناخية وآثارها السلبية، فضلاً عن التحديات الإضافية المرتبطة بالتوسع العمراني والتغير البيئي وزيادة الضغوط على الموارد الطبيعية وزيادة حدة تأثير الكوارث نتيجة النمو العمراني وزيادة عدد السكان وضعف تنفيذ سياسات التخطيط العمراني المتوافقة مع التحديات البيئية ومع تحديات

المخاطر الطبيعية، وفي هذا الإطار فإن وفد مصر يود ان يشير إلي عدد من التحديات التي واجهتها الحكومة المصرية خلال وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للحد من الكوارث، والتي نرى أهمية تناولها في المرحلة الثانية من التعاون الدولي للحد من الكوارث ما بعد 2015، وتتمثل تلك التحديات في الآتي:

- عدم تناسب التعاون الدولي المتاح لدعم الجهود الوطنية والاحتياجات الوطنية في الدول النامية، خاصة في ضوء تراجع حجم معونات التنمية الرسمية، واستمرار ضعف ثقافة الحد من الكوارث على الصعيدين الدولي والمحلي.
- محدودية القدرات الوطنية لمواجهة الكوارث سواء على المستوى المركزي او على مستوى السلطات المحلية، وارتفاع تكلفة التدريب وبناء القدرات وتوفير المعدات واللازمة.
- محدودية المعلومات والبيانات والبحوث المتعلقة بمختلف أنواع الكوارث، والارتباط بين النمو العمراني السريع وزيادة تكلفة الكوارث.
- ضعف مشاركة الشركاء وأصحاب المصلحة سواء من منظمات المجتمع المدني او الجمعيات غير الحكومية وبصفة خاصة لبناء القدرات لمواجهة الكوارث، وتركيز دور غالبية تلك الجمعيات على مرحلة ما بعد الكوارث.
- تنوع المخاطر وتباينها، سواء المخاطر المرتبطة بالزلازل او موجات التسونامي ، أو تلك المرتبطة بالمناخ مثل الجفاف وموجات الحرارة الشديدة، أو تلك المرتبطة بالنشاط الصناعي والتنمية العمرانية، وهو ما يمثل تحدياً إضافياً أمام صانع القرار خاصة في ضوء محدودية الموارد المالية والتقنية.
- عدم وجود تنسيق كافي بين الآليات الدولية التي تتناول موضوعات التنمية والحد من الكوارث وتغير المناخ، وكلها موضوعات ذات تأثير متبادل ومرتبطة فيما بينها ارتباطاً مباشراً، وهو ما ينعكس بدوره على آليات التنسيق الوطنية التي تتأثر سلباً بتفتت الجهد الدولي.

السيد الرئيس،

من واقع خبرة بلادي في وضع وتنفيذ سياسات وطنية للحد من الكوارث وبناء القدرات الوطنية، فإن وفد مصر يود أن يؤكد على أهمية الموضوعات التالية كعناصر رئيسية يتعين أن يتم تناولها في الوثيقة الدولية المعنية بالمرحلة الثانية من الإطار الدولي للحد من الكوارث ما بعد 2015 ، وتتمثل في الآتي:

- 1- ضرورة دعم الشراكة الدولية لتحقيق التنمية مع إدراج الحد من الكوارث ضمن عناصر تلك الشراكة، على أن يتم ذلك من خلال إدراج الحد من الكوارث ضمن أجندة التنمية لما بعد 2015 وأهداف التنمية المستدامة
- 2- أولوية التركيز على توفير وسائل دعم التنفيذ للدول النامية، وبصفة خاصة التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتعاون الفني، أخذاً في الاعتبار ان توافر وسائل دعم التنفيذ يسهم بصورة مباشرة في بناء القدرات الوطنية ويكمل الجهد الوطني ويسهم في إيجاد الإرادة السياسية المطلوبة على المستوى المحلي.
- 3- العمل على توفير البيانات والمعلومات المرتبطة بالكوارث والاستفادة من المبادرات والآليات الدولية القائمة مثل الإطار الدولي لخدمات المناخ ، والمبادرة الدولية لنظم مراقبة كوكب الارض GEO ، فضلاً عن إتاحة برامج مشتركة غير مشروطة للبحوث حول الكوارث والإنذار المبكر، وتدعيم برامج الأبحاث المرتبطة بالإنذار المبكر في جامعات الدول النامية.
- 4- تعزيز التناغم والتنسيق بين الجهود القائمة في إطار الأمم المتحدة وبين مختلف البرامج والاتفاقيات المعنية وعلى رأسها الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، والاطار الدولي للحد من الكوارث، على ان يتم تحقيق التوافق في الأهداف الدولية ذات الصلة.

5- أن يتضمن الإطار الدولي التفرقة الواضحة بين الدول النامية والمتقدمة وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة مع تباين الأعباء وأخذاً في الاعتبار اختلاف القدرات، مع التركيز على الشق الخاص بتنفيذ إجراءات على الأرض لمواجهة أخطار الكوارث والحد من آثارها.

6- إدراج الموضوعات الجديدة والناشئة مثل الأمن المائي والأمن الغذائي والأحداث المناخية البطيئة والمتطرفة.

7- تعزيز دور الشركاء وأصحاب المصلحة بما فيهم القطاع الخاص لدعم جهود التنفيذ، مع تجنب تحويل الحد من الكوارث إلى نموذج اقتصادي لتحقيق المكاسب المالية للقطاع الخاص، والعمل على تحفيز وتطوير الشراكات بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، والعمل أيضاً على التوصل إلى التزامات طوعية لأصحاب المصلحة تجاه تعزيز الجهد الدولي ودعم الدول النامية للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على المجابهة.

ختاماً، السيد الرئيس

أود ان أتوجه بالشكر للسكرتارية ولكم ولكافة أعضاء هيئة المكتب على الجهد المبذول للتحضير للاجتماع الأول للجنة التحضيرية، وأكد على التزام وفد بلادي بدعم مختلف الجهود للتوصل إلى رؤية دولية مشتركة تسمح بإنشاء شراكة دولية للحد من مخاطر الكوارث وآثارها.
